النُّكَتُ الوَفِيَّةُ

بِمَا فِي شَرْحِ الأَلْفِيَّةِ

لِلإِمَامِ

بُرْهَانِ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ البِقَاعِيِّ

المتوفى ٨٨٥هـ

حَقَّقَ نُصُوصَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الدُّكْتُورُ مَاهِرُ يَاسِينَ الفَحْلِ

الجُزْءُ الأَوَّلُ

مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ

نـاشـرون

قوله :

٢٤- وَلَمْ يَعُمَّاهُ ولكن قَلَّمَا عِنْدَ ابْنِ الاخْرَمْ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا
٢٥- وَرُدَّ لكن قَالَ يَحيَى البَرُّ لَمْ يَفُتِ الخَمْسَةَ إِلَّا النَّزْرُ
٢٦- وَفيهِ مَا فِيهِ لِقَوْلِ الجُعْفِي أَحْفَظُ مِنْهُ عُشْرَ أَلفِ أَلْفِ
٢٧- وَعَلَّهُ أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ لَهَا وَمَوْقُوفٍ وفي البُخَارِي
٢٨- أَرْبَعَةُ الآلافِ والمُكَرَّرُ فَوْقَ ثَلاثَةٍ أُلُوفًا ذَكَرُوا

الضميرُ البارزُ في (**يعماهُ**)[(١)] عائدٌ إلى الصحيحِ الذي سبقَ تعريفهُ .

قولُه : (**إياهما بأحاديثَ**)[(٢)] قال بعضُ أصحابنا : منها حديثُ المرأةِ التي شربتْ بولَ النبيِّ ﷺ[(٣)] وهي أم أيمنَ - رضي الله عنها -[(٤)] .

قولُه في النظم[(٥)] : (**ورُدَّ**) إنما كانَ مردودًا ؛ لحملهم كلامه على أنهُ يعني : كتابيهما ، كما يأتي عن ابنِ الصلاحِ ، ويوضحُ الردَّ أَنَّ « مستدركَ الحاكمِ » كتابٌ

(١) التبصرة والتذكرة (٢٤) .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ١/ ١١٥.

(٣) أخرجه : الطبراني في « الكبير » ٢٥/ (٢٣٠) ، والحاكم في « المستدرك » ٤/٦٣- ٦٤، وأبو نعيم في « الحلية » ٦٧/٢ من طريق أبي مالك النخعي ، عن الأسود بن قيس ، عن نبيح العنزي : عن أم أيمن ، قالت : قام رسول الله مِن الليل إلى فخارة في جانب البيت فبال فيها ، فقمت مِن الليل ، وأنا عطشانة ، فشربت ما فيها ، وأنا لا أشعر ، فلما أصبح النبي ﷺ قالَ : يا أم أيمن قومي فأريقي ما في تلك الفخارة ، قلت : قد والله شربت ما فيها ، قالت : فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه ، ثم قال : « أما إنكِ لا تتجعين بطنك أبدًا » . وهو ضعيف ؛ لضعف أبي مالك النخعي ؛ ولانقطاعه فإن نبيحًا لم يلحق أم أيمن .

(٤) من قوله : « قوله : إياهما بأحاديث .... » إلى هنا لم يرد في (ك) .

(٥) « في النظم » لم ترد في (أ) و(ك) .

كبيرٌ يشتملُ على شيءٍ كثيرٍ مما فاتهما، وإنْ كانَ عليهِ في بعضهِ مقالٌ، فإنَّه يصفو له منه صحيحٌ كثيرٌ، قالهُ ابنُ الصلاحِ[(١)][(٢)].

قالَ شيخنا: «والذي ظهَر لي مِن كلامِهِ أنَّه غيرُ مريد للكتابينِ[(٣)] وإنما أرادَ مدحَ الرجلينِ بكثرةِ الاطلاعِ والمعرفةِ، لكنْ/٢٦أ/ لما كانَ غيرُ لائقٍ أَنْ يوصفَ أحدٌ مِنَ الأمةِ بأنَّه جمعَ الحديث جميعهُ حفظًا، وإتقانًا، حتى ذُكِرَ عن الشافعيِّ أنَّهُ قالَ: مَن ادّعى أَنَّ السُّنّةَ اجتمعتْ كلها عندَ رجلٍ واحدٍ فسقَ، ومن قال: إنَّ شيئًا منها فاتَ الأمةَ فَسَق.

فحينئذٍ عبَّر عما أراد منَ المدحِ بقولِه: قلَّ ما يفوتهما منه، أي: قَلَّ حديثٌ يفوتُ البخاريَّ ومسلمًا معرفتهُ، أو نقولُ: سلمنا أَنَّ المرادَ الكتابانِ، لكنَّ المرادَ بقولِه: مما يثبتُ من الحديثِ: الثبوتُ على شرطهما، لا مطلقُ الصحيحِ. نعمْ، قولُ الشيخِ محيي الدينِ: إنَّه لم يفتِ الأصولَ الخمسةَ إلا اليسير[(٤)] منازعٌ فيه إلا أنْ يتمهلَ لهُ أَنَّ ما فاتها يسيرٌ[(٥)] بالنسبةِ إلى ما فيها، أي: أقل مما فيها، ولو كان أَقلَّ منهُ مثلًا بألفِ حديثٍ، فيتوجهُ حينئذٍ، وستأتي ترجمةُ ابنِ الأخرمِ في معرفةِ مَنْ تقبلُ روايتهُ، ومن تردُّ»[(٦)].

قلتُ: وقولُ البخاريِّ: «وتركتُ منَ الصحاحِ لحالِ الطولِ»[(٧)]. رواهُ عنهُ

---

(١) من قوله: «ويوضح الردّ أن مستدرك الحاكم ...» إلى هنا لم يرد في (ك).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٨٦.

(٣) انظر: نكت الزركشي ١/ ١٨٠.

(٤) التقريب: ٧٩.

(٥) جاء في حاشية (أ): «الأصول الخمسة».

(٦) من قوله: «وستأتي ترجمة ابن الأخرم ...» إلى هنا لم يرد في (ك).

(٧) رواه ابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٢٦، وفي «أسماء منْ روى عنهم البخاري» (٤/ أ)، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/٨- ٩، والحازمي في «شروط الأئمة الخمسة»: ٦٢- ٦٣

إبراهيمُ بنُ معقلٍ النسفيُّ[١]، ربما أشعرَ بقلةِ ما بَقِيَ، وإنَّ قولَه: «أحفظ مائةَ ألف حديثٍ صحيحٍ»[٢] ليسَ على ظاهرِهِ، بلِ المرادُ بالمكرراتِ، والموقُوفَاتِ، لكن قالَ البلقينيُّ: «نقلَ الحازميُّ[٣] لفظَ البخاريِّ، وفيه: وما تركتُ من الصحاحِ أكثرُ»[٤]. انتهى.

وكذا رواهُ الحافظُ أبو بكرٍ الإسماعيليُّ، قال: «لم أُخرِجْ في هذا الكتابِ إلَّا صحيحًا، وما تركتُ مِن الصحيحِ أكثر»، قالَ الإسماعيليُّ: «لأنَّهُ لو أخرَجَ كلَّ صحيحٍ عندهُ لجمَعَ في البابِ الواحدِ حديثَ جماعةٍ منَ الصحابةِ، ولذكَرَ طريقَ كل واحد منهم إذا صحتْ، فيصيرُ[٥] كتابًا/٢٦ب/ كبيرًا جدًّا».

قالَ شيخُنا العلامةُ تاجُ الدينِ بنُ الغرابيليِّ: «قولُ الإسماعيلي هذا يؤيد قولَ مَنْ قال: إنَّ مقصود البخاريِّ مِنْ قولِه: «أحفظُ مائةَ ألفِ حديثٍ» أنَّ ذلكَ بالتكرارِ وغيرِهِ»[٦]. قالَ شيخنا: «ولقد كانَ استيعابُ الأحاديثِ سهلًا، لو أرادَ القادرُ على كل شيءٍ، وذَلِكَ بأنْ يجمعَ الأولُ منهم ما وصلَ إليه، ثمَّ يذكرَ مَنْ بعده ما اطلعَ عليهِ مما فاتهُ مِنْ حديثٍ مستقلٍّ، أو زيادةٍ في الأحاديثِ التي ذكرها، فيكونُ كالذيلِ عليهِ، وكذا من بعده فلا يمضي كثيرٌ مِن الزمانِ، إلا وقد استوعبَ[٧]، وصارت تلكَ المصنَّفاتُ كالمصنَّفِ الواحدِ، ولعمري لقد كانَ هذا في غايةِ الحسنِ

(١) من قوله: «لحال الطول ...» إلى هنا لم يرد في (ك).

(٢) أسنده إليه ابن عدي في مقدمة «الكامل» ١/ ٢٢٦، والخطيب في «تاريخه» ٢/ ٢٥، والحازمي في «شروط الأئمة الخمسة»: ٦١، وابن نقطة في «التقييد»: ٣٣.

(٣) زاد بعدها في (ك): «من».

(٤) محاسن الاصطلاح: ٩١.

(٥) جاء في حاشية (أ): «الأصول الخمسة».

(٦) من قوله: «انتهى. وكذا رواه الحافظ أبو بكر...» إلى هنا لم يرد في (ك).

(٧) في (ك): «استوعبته».

والسَّدادِ، ولكنْ قدرَ اللهُ، وما شاءَ فعلَ».

قولُه: (**وقال مسلمٌ**)[١] عبارةُ ابنِ الصلاحِ[٢] عنه: «ليس كل شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُه ها هنا - يعني في كتابِهِ «الصحيحِ»[٣] - إنما وضعتُ ها هنا ما أجمعوا عليهِ»[٤] أراد واللهُ أعلمُ أنَّهُ لم يضعْ في كتابِهِ إلا الأحاديثَ التي وجدَ عندَه فيها شرائطَ الصحيحِ»[٥][٦].

قولُه: (**يريدُ ما وَجَدَ عندهُ فيها**)[٧]، أي: يريدُ الأحاديثَ التي وجدَ عندَه فيها، وهي عبارةُ ابنِ الصلاحِ كما عرفتَ[٨]، قالَ البلقينيُّ: «وقيلَ: أرادَ مسلمٌ بقولِه: «ما أجمعوا عليهِ» أربعةً: أحمدَ بنَ حنبلٍ، ويحيى بن يحيى، وعثمانَ بنَ أبي شيبةَ، وسعيدَ بنَ منصورٍ الخراسانيَّ[٩]». انتهى. أي: ولم يردْ إجماعَ جميعِ الأمةِ كما هو المتبادرُ للفهمِ، لكن لم يُبيّنْ برهانَ هذا القولِ.

قولُه: (**وفيهِ ما فيهِ**)[١٠] هـذا كنايـةٌ عن ضعفِ ما تعقّبهُ، وتقديـرهُ: وهـذا /٢٧أ/ الكلامُ موجودٌ فيه مِن الضعفِ[١١] ما هو موجودٌ فيهِ منهُ، ويكون المرادُ بها

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ١/١١٦.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٨٥- ٨٦.

(٣) هذه الجملة الاعتراضية مِن ابن الصلاح.

(٤) صحيح مسلم ٢/١٥ عقب (٤٠٤).

(٥) من قوله: «قوله: وقال مسلم.... » إلى هنا لم يرد في (ك).

(٦) إلى هنا انتهى كلام ابن الصلاح.

(٧) شرح التبصرة والتذكرة ١/١١٦.

(٨) عبارة: «وهي عبارة ابن الصلاح كما عرفت» لم ترد في (ك).

(٩) محاسن الاصطلاح: ٩١. وفي شرح مراد الإمام مسلم انظر تعليقنا المطول على كتاب معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح: ٨٦.

(١٠) التبصرة والتذكرة (٢٦).

(١١) جاء في حاشية (أ): «أي: التفخيم»، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾.

التهويلَ، أو الظهورَ، كأنَّهُ لما كان كالمشاهدِ في وضوحهِ لم يحتجْ إلى بيانهِ.

قولُه: (عُشر ألفِ ألفِ)[1] عبارة ابنِ الصلاحِ: «قالَ البخاريُّ: أحفظُ مائةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ، ومئتي ألفِ حديثٍ غيرِ صحيحٍ»[2][3].

قولُه: (بالتكرارِ)[4] متعلقٌ بمحذوفٍ، تقديرُ الكلامِ: ولعلَّ البخاريَّ أرادَ أَنَّ الصحيحَ الذي يحفظهُ بلغَ مائةَ ألفٍ حالَ كونهِ مستعينًا في ذَلِكَ بتكرارِ الأحاديثِ وبالموقوفاتِ، أي: يعدُّ المكررَ بالأسانيدِ أحاديثَ بحسبِ التكرارِ، ويعدُّ الموقوفَ.

قالَ شيخنا: «إنْ قيلَ: احتمالُ إرادةِ المكررِ لا يقدحُ في الدليلِ؛ لأَنَّهُ احتمالٌ ضعيفٌ، ولا يوقفُ الدليل إلا الاحتمال الأرجح، أو المساوي، قيل: جرت عادةُ جهابذةِ المحدِّثينَ أَنْ يُسمّوا الحديثَ الواحدَ باعتبارِ سندينِ حديثينِ، وما زادَ بحسبهِ، وكذا الآثارُ، ويؤيدُ أَنَّ هذا هوَ المرادُ أنَّ الأحاديثَ الصحاحَ التي بينَ أظهرِنا، بل وغير الصحاحِ، لو تتبعتْ منَ المسانيدِ، والجوامعِ، والسننِ، والأجزاءِ، وغيرها، لما بلغت مائةَ ألف بلا تكرارٍ، بل ولا خمسينَ ألفًا، ويبعدُ كلَّ البعدِ، بل لا يمكنُ عادةً أنْ يكونَ رجلٌ واحدٌ حفظَ ما فاتَ الأمةَ جمعه، فإنَّه إنما حفظَ مِن أصولِ مشايخِه وهي موجودةٌ، أو أكثرها. سلمنا أنَّه حفظَ مِنَ الصدورِ، ما لم يكن مكتوبًا، لكن يتعذرُ عادةً أنْ لا يكونَ هو كتبَ ذَلِكَ، فيوجدُ بعدهُ، سلمنا، لكن هو أورعُ مِن أنْ يكتمهُ، ولو حدَّث به لحملَ عنه، فوجدَ، فتعينَ الحملَ على ما قلنا، ومنِ ادعى غيرَ ذَلِكَ فعليهِ البيانُ».

---

(١) التبصرة والتذكرة (٢٦).

(٢) من قوله: «قوله: عشر ألف ألف ....» إلى هنا لم يرد في (ك).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٨٦.

(٤) التبصرة والتذكرة (٢٧).